أثر التأمين على الودائع في تدعيم الإستقرار وسلامة الأداء المالي في البنوك المصرية

إعداد

د. هدى محمد السيد بدوي

مدرس التأمين

كلية التجارة – جامعة الأزهر

hudabadawy2017@gmail.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الثاني- العدد الثاني – الجزء الثالث- يوليو ٢٠٢١

التوثيق المقترح وفقا لنظام APA:

بدوي، هدى محمد السيد (٢٠٢١). أثر التأمين على الودائع في تدعيم الإستقرار وسلامة الأداء المالي في البنوك المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٢(٢) ج٣، ١٠٨٣-١١١١.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

أثر التأمين على الودائع في تدعيم الإستقرار وسلامة الأداء المالي في البنوك المصرية

د. هدى محمد السيد بدوي

المستخلص:

تعد أنظمة التأمين على الودائع من أهم شبكات الأمان المالي، وتعتبر بمثابة ضمانة حقيقية للبنوك من الأخطار التي قد يتعرض لها وذلك لأسباب متعددة منها الظروف الاقتصادية والسياسية مما يؤدي إلي توالي سحب المودعين أموالهم من البنوك مما يؤثر علي الاستقرار المالي للبنوك، ومن هنا لجأت الدول لوضع سياسات وتشريعات تحد من تلك الأخطار، وفرضت السلطات الرقابية نظم للتأمين علي الودائع لتعزيز الاستقرار المالي وحماية صغار المدخرين عند تعثر البنك أو إفلاسه، ولذا استهدفت الدراسة اختبار أثر التأمين علي الودائع علي كل من الاستقراروسلامة الأداء المالي في البنوك المصرية ، وأوضحت نتائج الدراسة إلي وجود تأثير للتأمين علي الودائع علي كل من الاستقرار وسلامة الأداء المالي في البنوك المصرية، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل نظام تأمين الودائع والذى من شأنه القيام بدور وقائي وعلاجي وتعويضي، مما يؤدى الى توازن نسب السيولة، وقيام السلطات الرقابية بدورها جنباً الي جنب مما يؤدى لتقوية الإستقرار المالي وأيضا تحسين مستوى أداء البنوك.

الكلمات المفتاحية: تأمين الودائع، استقرار الودائع، استقرار القروض، الأداء المالي.

مقدمة الدراسة:

تواجه البنوك العديد من الأخطار والتي تعيق تحقيق الاستقرار المصرفي وتمثل الودائع أحد أهم العوامل المساعدة في دعم هذا الاستقرار ذلك أن أي خطر يهدد الودائع والثقة فيها من شأنه أن يشكل تهديداً مباشراً على النظام المصرفي ككل، وبالتالي يحدث أزمة بالاقتصاد ككل، ولعل أبرز مثال على ذلك حالة الكساد العالمي الكبير الذي أصاب العديد من الدول في الثلاثينيات من القرن الماضي والناتج عن أزمات السيولة التي واجهت البنوك وما ترتب عليه من إفلاس كثير منها لاسيما في الدول الاقتصادية المتقدمة، كذلك تعرض الاقتصاد العالمي في عقد الثمانينات ومطلع التسعينات لعدة أزمات مالية ومصرفية كان أهمها مشكلة الديون العالمية التي أدت إلى إضعاف النظام المصرفي الدولي إذ اتضح أن البنوك التجارية العالمية التي لعبت دوراً هاماً في النظام المصرفي تعاني من ضعف رأس مالها وعدم جودة أصولها وارتفاع نسبة ديونها المشكوك فيها،(علم الدين ،٢٠١٠).

ومع عدم قدرة التدابير التي يقوم بها البنك المركزي للتقليل من آثار المخاطر التي تتعرض لها البنوك، دعت الحاجة إلى إنشاء أنظمة التأمين على الودائع المصرفية في بعض الدول، واتسعت دائرة الأقطار التي تتطلع إلى تبني أو اتخاذ خطوات وإجراءات تشريعية وتنظيمية لحماية أموال المودعين لدي الجهاز المصرفي علي اختلاف أنواعها ومسمياتها.ويعتبر التأمين علي الودائع من الآليات الهامة التي تساعد علي التغلب علي المشكلات التي تواجه البنوك وتساعد علي دعم وبث الثقة لدي المودعين بسلامة اموالهم مما يؤدي إلي عدم سحبهم

لأموالهم ويحد من تسرب هذه الأموال إلي خارج الدولة، مما يساعد في توفير السيولة اللازمة في المؤسسات المصرفية واستخدامها في الاستثمار، ومن هنا تم التفكير في تأسيس مؤسسات تأمين للودائع لتعويض المودعين في حالة تصفية البنك، بسبب التخوف الذي ساد أوساط المودعين من ضياع ودائعهم عقب كل أزمة مالية تضرب القطاع البنكي، وقد عملت الدوال المتقدمة على إنشاء مؤسسات يكون الغرض منها حماية صغار المودعين -الذين ليس لهم القدرة علي معرفه إدارة بنوكهم- في حالة تعرض البنوك لصعوبات مالية، وأيضاً تعويض كبار المودعين جزئياً عن ودائعهم يجعلهم يراقبون بنوكهم ويطالبوهم برفع أسعار الفائدة على أموالهم إذا استخدموها باستثمارات محفوفة بالمخاطر أملاً بارتفاع عوائدها، وذلك بسبب وجود التأمين علي الودائع، أي أن التأمين يعمل علي انضباط السوق والاستقرار المالي للبنوك مما ينعكس علي سلامة أدائها المالي، و على رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٢٩وعلى الصعيد العربي، فإن لبنان تعتبر أول دولة قامت بإنشاء صندوق لضمان الودائع (أبو العون ، ٢٠١٩)، في حين لم يعمل المشرع المصري على وضع اللبنات الأولى لهذا النظام إلا في سنة ١٩٩٣عقب أزمة بنك الإعتماد والتجارة حيث استخدمت موارد صندوق التأمين في مواجهة المشكلة وتم اجراء تعديلات متوالية عليه (بيومي، ١٩٩٤) ولم يفعل الى الآن ،و إيماناً بالحكومة المصرية بأهمية تطبيق هذا التأمين خصوصاً في ظل الأزمة العالمية الحالية (جائحة كرونا) وتأثيرها على قطاعات الدولة والتي من أهمها القطاع المصرفي فقد تم إصدار قوانين بنكية في عام ٢٠٢٠ لتفعيل التشريع الخاص بصندوق تأمين الودائع ونامل بسرعة التطبيق الفعلي.

مشكلة الدراسة:

إن إخفاق البنوك في أداء التزاماتها تجاه عملائها ينبئ بتعرض النظام المصرفي لعدم الاستقرار وحدوث أزمة ثقة لدى المودعين، ويجعلهم أكثر حذراً وترددا في إيداع أموالهم في البنوك، مما ينعكس بشكل مباشر علي النظام المصرفي ويجعله عرضة للإنهيار وعدم الاستقرار، ولذلك فإن هناك ضرورة لوجود نظام لتأمين الودائع وحماية المودعين، مما يؤدي لزيادة ثقة العملاء في البنوك وطمأنتهم علي ودائعهم وضمان استردادها إذا ما تعثر البنك، وعلي الرغم من ذلك فإن هناك عدم تفعيل لتطبيق العمل بصندوق التأمين علي الودائع في مصر، ومن هنا تتمثل مشكلة الدراسة في الاجابة على ما يلى:

- هل هناك أثر للتأمين على الودائع (نسبة الودائع المؤمن عليها) على كل من الاستقرار وسلامة الأداء المالي في البنوك المصرية؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من النقاط التالية:

١- أهمية بيئة التطبيق وهي البنوك المصرية لما لها من دور هام في النشاط الاقتصادي.
٢- أن ودائع العملاء في البنوك هي المحرك الرئيسي لقيامها بالدور المهم في تحريك النشاط الاقتصادي، مما يستلزم حمايتها والحفاظ عليها وبث الثقة والطمأنينة لدي المودعين. وتوضيح الآليات التي أقرها القانون لحماية أصحاب الودائع، والمساهمة في إنقاذ البنوك بتجاوز أزمتها المالية التي قد تؤدى إلى إفلاسها.
٣- كما تستمد الدراسة أهميتها العملية من خلال تناول موضوع حديث نسبياً وذو أهمية للقطاع المصرفي بسبب اعتماد القطاع المصرفي علي ودائع العملاء وسعيه لاستمرار

التدفقات النقدية من هذه الودائع للاستمرار في أداء وظيفته الاستثمارية، لذلك أصبح موضوع ضمان وحماية ودائع العملاء من الموضوعات التي تحظي باهتمام صانعي السياسات والمهتمين بالاستقرار المالي للبنوك وذلك لتأثيره علي سلامة الأداء المالي في البنوك والقدرة على الاستمرار والنمو.

أهداف الدراسة:

انطلاقا من فهم مشكلة الدراسة وأهميتها فإن الهدف الرئيسي الذي تسعى لتحقيقه الدراسة هو التحقق من مساهمة التأمين على الودائع في تحقيق الاستقرار المالي للبنوك، وسلامة أدائها المالي، ولذلك تستهدف الدراسة اختبار أثر التأمين على الودائع على الاستقرار وسلامة الأداء المالي في البنوك المصرية.

أدبيات الدراسة والإطار النظرى للدراسة

و باستعراض الباحثة لأدبيات الدراسة لتحليل تأثير إنشاء نظام التأمين على الودائع على استقراروسلامة اداء البنوك تشير نتائج دراسة (زايد والعبيدي، ٢٠١٥) إلي أن تطبيق نظام التأمين علي الودائع قد يسهم في زيادة ثقة الجمهور في البنوك التجارية العراقية بما فيهم البنوك الخاصة مما يشجعهم علي إيداع أموالهم في البنوك وزيادة حجم الودائع وزيادة فرص استثمار هذه الأموال مما ينعكس علي الأداء المالي الجيد.وايضا اشارت نتائج دراسة (Yamor&Sun2016) إلي وجود أثر سلبي وبدلالة إحصائية لسياسة تأمين الودائع على متوسط العوائد غير المتوقعة لجميع البنوك العاملة في الصين مما يشير لوجود تأثير للتأمين علي الودائع علي القيمة السوقية للبنوك، بالإضافة إلي أن هناك تأثير سلبي وغير دال إحصائياً لتأمين الودائع علي التوجه نحو المخاطر، وتوصلت دراسة (الزعنون، ٢٠١٧) الى أن دور أنظمة التأمين على الودائع يختلف بين الدول تبعاً لاختلاف خصائص أنظمة التأمين واختلاف خصوصية النظام المصرفي في كل دولة، وبينت النتائج أن أنظمة التأمين ذو القسط المتغير هي الأكثر مساهمة بتحسين إدارة مخاطر السيولة ،وخلصت دراسة (Kusairi et al., 2018) إلي أن تنفيذ سياسة التأمين علي الودائع يؤثر سلبياً علي نسبة الودائع الجارية علي إجمالي الأصول، في حين أنه تؤثر تأثيراً إيجابياً علي نسبة القروض إلي إجمالي القروض، مما يعني أن التأمين علي الودائع أثر علي استثمار البنوك في مجالات استثمارية محفوفة بالمخاطر لزيادة عوائدها بدلاً من زيادة ثقة المودعين وزيادة إجمالي الودائع وذلك بالتطبيق على ستة دول أعضاء في رابطة أمم جنوب شرق أسيا ،و من استعراض الادبيات السابقة يمكن القول أن الدراسة الحالية تتميز بأنها تتناول أثر نظام التأمين علي الودائع علي الاستقرار وسلامة الأداء المالي في الجهاز المصرفي المصري وهو من الموضوعات التي تخدم بنتائجها صانعي السياسات في الجهاز المصرفي ، كما تتميز الدراسة الحالية في طبيعة المتغيرات التي تتناولها ولم تتناولها معظم الدراسات العربية ، كما تعتمد علي المنهج الوصفي وذلك بجمع الحقائق ومحاولة تفسيرها، كذلك تعتمد على الدراسة الاختبارية لتأثير تأمين الودائع علي الاستقرار وسلامة الأداء المالي في الجهاز المصرفي المصري.

الإطار النظري للدراسة:

يتناول الإطار النظري للدراسة ما يلي:

أ- آلية نظام تأمين الودائع:

مفهوم نظام تامين الودائع:

تعد الوديعة النقدية من أهم العمليات التي تقوم بها البنوك، وتعد البنوك بمثابة الوسيط بين أصحاب الفوائض المالية الذين يتوجهون إليها لإيداع نقودهم وبين المستثمرين الذين يسعون للحصول علي التسهيلات الائتمانية، وتعتمد البنوك عادة علي منحها لهذا الائتمان علي ودائع عملائها، وتعددت تعاريف الودائع البنكية، ومنها أنها "عقد بمقتضاه يسلم الأفراد أو الهيئات مبلغاً من النقود للبنوك، وبموجب هذا العقد يخول للبنك ملكية النقود المودعة لديه وحرية التصرف فيها بما يتفق ونشاطه المهني مع التزامه بإعادتها إلي أصحابها وقت طلبها أو بعد إخطار أو في تاريخ استحقاق معين. (مالك، نسيمة، ٢٠٢٠)

لقد تعددت الأخطار التي تواجهها البنوك في العصر الحديث، وتعمل إدارة الاخطار في البنوك على الحفاظ على التوازن بين المخاطر والعائد الذي يساعد على تحقيق أهداف البنك، ويتم ذلك من خلال إجراءات العمل والسياسة التي تضعها إدارة البنوك، ودراسة مناخ العمل والحفاظ على تنفيذ الإجراءات الواجب تنفيذها لرصد الأخطار المتوقعة سواء الداخلية أو الخارجية، ولقد زادت أخطار البنوك نتيجه لزيادة الضغوط التنافسية و الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال وكسب أكبر حصةمن السوق، واتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال، وتشتمل العمليات خارج الميزانية علي كل العمليات التي تحقيقها مؤجل في المستقبل وهي تعهدات معطاة من البنك لصالح عملاءه مثل الاعتمادات المستندية. وأيضاً المشتقات المالية و بسبب التوسع في عملياتها ونتيجة لعدم القدرة على تنفيذ عقودها تعرضت الكثير من البنوك لخسائر مالية كبيرة. (Grira and Labid, 2020)

نظراً لكثرة الأخطار التي تحيط بعمليات البنوك ولما جبل عليه الإنسان من الحرص على المال، فإن ذلك يتطلب إجراء يضمن تأمين الحماية التامة لغالبية المودعين، والمحافظة على القدرة المالية والتشغيلية للبنوك، وبناء مستوى ملائم من الاحتياطيات، وإدارة عملية التعويض، وفي نفس الوقت تحتل الودائع المرتبة الأولى لموارد البنوك لذا أصبحت مسألة إنشاء نظام لحماية الودائع المصرفية من الأخطار التي قد تواجهها من القضايا المعاصرة المهمة في استقرار النظم المالية، ومن مظاهر حماية الودائع الرقابة البنكية التي تلعب دور مهم في حماية أموال المودعين وخاصة أساليب الرقابة المشددة من طرف البنك المركزي، ولكنها لم تمنع حدوث الأزمات والإعسار المالي الذي يصيب البنوك عامة.وقد يحدث ويستحيل علي البنك الوفاء بإلتزاماته تجاه العملاء نتيجة تعثره أو توقفه عن الدفع ومع اشتداد الأزمات ولحماية المودعين أنشأ المشرع المصري صندوق ضمان الودائع المصرفية أسوة بباقي التشريعات الأخرى لتعويض المودعين كلياً أو جزئياً عن الأخطار التي قد تلحق بودائعهم، ويعتبر نظام تأمين الودائع وحماية أموال المودعين من أهم الموضوعات المطروحة علي الساحة المصرفية منذ السنوات القليلة الماضية وحتي وقتنا هذا،ومن أهم ما ترتب على الكساد العالمي الكبير في الثلاثينات أن واجهت الكثير من البنوك التجارية أزمات السيولة التي أدت إلى إفلاس الكثير من

البنوك في الدول المتقدمة، ومن هنا ظهرت فكرة التأمين على الودائع ودوره في منهج الإصلاح المصرفي في إطار نظام جديد ، وازدادت الحاجة مع ظهور الأزمة المالية العالمية في عام 2008 ، وضعف رأس مال البنوك التجارية العالمية، وإرتفاع نسبة الديون على كاهلها (أحمد، محمد ، ٢٠١٥) و يعد تأمين الودائع المصرفية تطبيق من حزمة تطبيقات عقود التأمين التي تهدف إلى تعويض الشخص عن الخسائر التي يتعرض لها في الأموال والممتلكات، أو عن الخسائر والأضرار البشرية سواء اثناء ممارسة النشاطات الإقتصادية أو في حالات التعرض إلى أضرار من جراء أحداث غير متوقعة.

وتنطوي فكرة تأمين الودائع على مغزى تكافلي فهي تأمين علي المؤسسات المالية (تامين الديون) حيث البنوك باستلامها للودائع اصبحت مدينة للمودعين (الدائنين) كما في حالة التأمين علي الأفراد وممتلكاتهم إذ أنها تطبيق لعقد التأمين المعروف والذي يهدف لترميم وتعويض الخسائر المالية والعينية للأفراد، والخدمة التي تقدمها شركة تأمين الودائع ليست تجارية بل هي خدمة عامة تهتم بالتأمين المالي وسلامة النظم والاستقرار الاقتصادي الشامل، وهي تعد تأمين علي الاقتصاد الوطني ككل (أبو العون، أنس ، ٢٠١٩).

تعريف تأمين الودائع:

هو آلية تضمن حماية ودائع العملاء عن طريق تعويضهم كلياً أو جزئياً في حدود المبالغ المؤمن عليها من خلال اقساط اومساهمات تلتزم البنوك المشتركة بسدادها -غالبا ما تكون المساهمات نسبة من حجم ودائع البنك- في صندوق تأمين الودائع الذى ينشئه البنك المركزي أو يشارك في إدارته إذا ما تعرضت الودائع للخطر نتيجة تعثر البنك المودع لديه ويصبح في حالة عسر مالي أو توقف عن الدفع. ، الأمرالذي يؤدي إلى تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي وعدم ترك هذه الثقة للصدفة أو للظروف الطارئة. (الزعنون، محمد منصوررمضان، ٢٠١٧)

عموماً فإن مفهوم نظام التأمين على الودائع يتسع ويضيق طبقاً للدورالمنوط بهيئات التأمين على الودائع والتي تحقق في النهاية الأهداف التالية (الخوالدة، ٢٠١٩ Che Johari et al.2020):

- زيادة الثقة في البنوك والنظام المالي ككل وبالتالي تحقيق الإستقرارالمالي، وعلى إعتبار أن الودائع المصرفية قصيرة الأجل من الصعب تحويل مقابلها إلى نقد في وقت قصير، فمن الضروري مساعدة البنوك التي تواجه أزمة سيولة مالية، وبالتالي تفادي المشاكل التي تؤدي لتعثر البنوك. حيث أن له دوراً مزدوجًا (وقائيًا وعلاجيًا)، وذلك بحماية مودعي البنوك الخاصة وذلك لعدم وجود ضمانات كافية في حال تعثرها أو إفلاسها.
- زيادة المنافسة بين البنوك على جذب الودائع وتقديم خدمات مصرفية، فضلاً عما يكفله من المساواة في المنافسة بينها على مختلف أحجامها، ومع وجود نظام تأمين للودائع تقل نسبيا الفروق بين مجموعات البنوك لاسيما من ناحية المخاطر التي يتعرض لها المودع الصغير.
- تحقيق النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار المالي للدولة من خلال معالجة وتوقي الأزمات المالية حيث أن التأمين يزيد من قدرة البنوك وكفاءة أدائها، مما ينعكس في طمأنة المودعين على أموالهم المودعة لدي البنوك وبالتكامل مع سياسة سليمة للبنك من الائتمان والاستثمارات مما يعزز من النمو الاقتصادي.

وننوة إلي أن تعزيز الحوكمة وتحديثها في البنوك يحقق لها الكثيرمن المزايا منها: وسيلة لكسب ثقة المستثمرين، تقليل المخاطر، اكتساب سمعة جيدة من خلال الشفافية، جنباً إلى جنب نظام التأمين على الودائع لتحقيق نفس الهدف وهو استقرار النظام المصرفي.

من العرض السابق لمفهوم التأمين على الودائع تظهر مجموعة من الملاحظات تتمثل في الآتي:(ميلاد وعقيل ٢٠١٧ ؛ زيتوني، ٢٠١١)

- يعمل النظام على حماية صغار المودعين الأقل دراية بظروف البنك- فهو يلعب دوراً تأمينياً، وأيضاً يعمل على مساندة البنوك في أوقات الأزمات المصرفية فدوره تكافلياً.
- تكلفة التأمين فى النظام المتمثلة في أقساط التامين كتكلفة مباشرة تلتزم البنوك بسدادها في الحقيقة يتقاسم عبئها كل من المساهمين والمودعين والمقترضين، فالمساهمون يتحملون عبئها في شكل عائد أقل على أموالهم، والمودعون في شكل فائدة أقل على ودائعهم، والمقترضون في شكل سعر فائدة على قروضهم، وبالنسبة للاقتصاد الوطني التكلفة الحقيقية لإنشاء صندوق التأمين على الودائع لا تتعدى تكلفة إدارة الصندوق بمعنى آخر الموارد الحقيقية البديلة التي تخصص لإدارة الصندوق، حيث أن التكاليف المالية في حالة تعويض المودعين ما هي إلا توزيع للدخل بين فئات المجتمع حيث يشارك جميع المواطنين في الفوائد الناجمة عن تجنب حالات الفزع العام مقابل الموارد الحقيقة التي ستخصص لإدارة أنظمة التأمين.
- غير موجه لحماية فرد أو مؤسسة أو جماعة معينة،ولكنه موجه نحو المجتمع عامة وبصفة خاصة صغار المودعين، وذلك لأن صغار المودعين قد لا تتوافر لهم المعلومات الكافية عن المراكز المالية للبنوك التي يودون الإيداع بها،وعليه فإن نظام ضمان الودائع يساعد هذه الفئة على إيداع ودائعهم في أي بنك.
- الهيئه القائمة على النظام ليس جهة تسعى إلى الربح، وإنما الغاية الأساسية للتأمين هي تعزيز الثقة العامة لدى جمهورالمودعين في البنوك، وبالتالي تحقيق الاستقرار لوحدات الجهاز المصرفي بأن تقوم بدورها الشامل بقدرة وكفاءة.

أنظمة تأمين الودائع ببعض الدول:

أولاً: أنظمة تأمين الودائع علي المستوي الدولي:(علم الدين،٢٠١٠; زايدوالعبيدي، ٢٠١٥ Laeven et al.2008; 2019; Sohai et al) تعود البدايات الأولى للتأمين على الودائع إلى عام ١٨٢٩م في ولاية نيويورك الأمريكية حيث أنشات نظام لضمان الودائع المصرفية ثم طبق بعدة ولايات بعد ذلك، وبنهاية القرن التاسع عشر وتلاحق الأزمات المالية كان هناك أثر واضح في عجز المصارف عن الوفاء بديونها وإفلاس العديد منها مما أوضع عبئاً ثقيلاً على أنظمة ضمان الودائع المصرفية، وأيضاً مع عدم وجود مقرض أخير (البنك المركزي الأمريكي) حيث أنه لم يكن قد أنشي بعد، وعلى إثر الإنهيار الاقتصادي لأمريكا خلال فترة الكساد الكبير وتعثر العديد من البنوك وإفلاسها وأصبحت البنوك أمكنة مزدحمة بسبب كثرة الطلبات لسحب الودائع، وبهدف معالجة هذا الفشل في النظام المالي الأمريكي تم المصادقة من الكونجرس بتأسيس المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع Federal Deposit Insurance corporation (FDIC) في عام ١٩٣٣ لتدبير نظام التأمين علي الودائع لدي البنوك التجارية بهدف إعادة الثقة العامة في النظام المالي الأمريكي ولحماية صغار المودعين، ومن دون شك فقد ساعدت شركة تأمين الودائع علي إعادة الثقة ومنع الإقبال علي المصارف لسحب الودائع في

حالة حدوث أزمة مالية ، وتم تعديل القانون عام ١٩٣٥ ويتم تطوير النظام كل فترة عقب الأزمات، وعلي الرغم من أن الولايات المتحدة كانت اول دولة تنشئ نظاماً لتأمين الودائع علي مستوي الولاية إلا أن تشيكوسلوفاكيا كانت أول من أظهرت مفهوم النظام القومي للتأمين علي الودائع عام ١٩٢٤وتعد أول دولة تؤسس نظاماً متطوراً للتأمين علي الودائع يشمل الدولة بأكملها من أجل إحياء النظام المصرفي، حيث أنشأت في ذلك الوقت صندوقين الأول (صندوق الضمان الخاص) الذي أنشي لتقديم المساعدة للبنوك لاستعادة خسائرها المالية الناجمة عن الحرب العالمية الأولى، والثانى (صندوق الضمان العام) لتشجيع الادخار وزيادة سلامة الودائع ومساعدة البنوك للتطوير، وقد تم ادارة الصندوقين من قبل وزارة المالية بالمشاركة مع ممثلي البنوك.

أقامت تركيا صندوق تصفية البنوك عام ١٩٦٠ وحجم التغطية ١٠٠% ويمول النظام بأقساط سنوية ونسبة مساهمة البنوك من الودائع ٠,٠٥% وإدارة النظام حكومية والعضوية اختيارية والتعويض إلزامي وكل الودائع خاضعة للتعويض، ثم أسست نظاماً للتأمين علي الودائع في إطار إسلامي عام ٢٠٠١ والذي اختص بتأمين الودائع الإسلامية وتم إدارته من قبل المصارف التشاركية، إلا انه في عام ٢٠٠٥ تم دمجه مع نظام التأمين علي الودائع التقليدية، وتبعتها بعد ذلك ماليزيا في التأمين الإسلامي عام ٢٠٠٥، وكذلك أندونيسيا في نفس العام مع فارق أن نظام التأمين الودائع الماليزي يعد نظاماً ثنائياً يفصل بين الودائع الإسلامية والتقليدية بينما يؤمن نظام التأمين علي الودائع الإندونيسي الودائع التقليدية والإسلامية معاً.

وفى الهند تم إنشاء نظام التأمين عام 1962وكان حجم التغطية 30.000روبية ويمول النظام بأقساط سنوية من البنوك المشتركة ٠,٠٥%، ويدار النظام حكومياً والعضوية اختيارية والتعويض إلزامي والودائع التي تستحق التعويض ودائع الروبية الهندية فقط.

وفى ألمانيا بعد توقف بنك هيرشتات Herstatt عن الدفع وعجز البنك الفيدرالي عن احتواء آثارالانهيار، مما أحدث إرتباكا في النظام المصرفي الألماني أسست جمعية المصارف صندوقا خاصاً مشتركاً فيما بينهاعام ١٩٦٦م لحمايةأموال المودعين.

وفى كندا تم إنشاء نظام التأمين عام1967 وبحجم تغطية 60.000 دولار كندي، ويمول النظام بأقساط سنوية من البنوك فقط، ونسبة مساهمة المصارف من الودائع٠,٣٣%، ويديرالنظام اتحاد المصارف التجارية (خاص) والعضوية اختيارية والتعويض تطوعي، والودائع التي تستحق التعويض الودائع بالدولار الكندي.

وفى اليابان تم إنشاء نظام الضمان عام 1971وحجم التغطية10 مليون ين ياباني ويمول النظام بأقساط سنوية وإدارة النظام شبه حكومي والعضوية إجبارية والتعويض إلزامي والودائع التي تستحق التعويض ودائع الين الياباني.

وفي عام ١٩٧٩ أنشأت الحكومة البريطانية نظام لحماية المودعين وحجم التغطية ٧٥% من الودائع بحد أقصي ٣٠٠٠٠ استرليني، ويمول النظام عن طريق مساهمات أولية وأقساط سنوية ونسبة مساهمة البنوك المشتركة في النظام حسب الطلب ويغطي النظام تعويض الودائع بالجنية الاسترليني وإدارة النظام حكومية والعضوية اختيارية والتعويض اختياري.

أنشأت إيطاليا نظاماً لحماية الودائع عام ١٩٨٠ تلتها فرنسا في نفس العام عقب انهيار البنك السعودي الفرنسي بإنشاء النظام الجماعي لضمان الودائع الفرنسي الذي تديره الجمعية

الفرنسية للبنوك ويقتصر دوره علي دفع تعويضات في حدود معينه لعملاء البنك الذي تتم تصفيته، وكان دور التأمين علاجي فقط، ثم بعد ذلك عدل المشرع الفرنسي ومنح شركة ضمان الودائع المصرفية دور وقائي وحق التدخل من أجل إعادة هيكلة البنك المتعثر قبل إفلاسه.

وفى الأرجنتين تم إنشاء نظام الضمان عام 1979م وحجم التغطية ١٠٠ مليون بيزو، ويمول النظام بأقساط ومساهمات من البنك المركزي والمؤسسات المالية، ونسبة مساهمة المصارف من الودائع 0.05% ، وإدارة النظام حكومياً والعضوية اختيارية والتعويض تطوعي و الودائع التي تستحق التعويض ودائع بيزو أرجنتيني.

ثانياً: على مستوي الوطن العربي:

(أبو العون، ٢٠١٩; أبو عدس، ٢٠١٨; زيتوني ، ٢٠١١; سدرة أنيسة ٢٠١٨; زكريا، ٢٠٢٠) في الوطن العربي، فتعبر لبنان أول دولة اهتمت بإنشاء نظام لحماية المودعين، فقامت في عام ١٩٦٧م بإنشاء مؤسسة وطنية لضمان الودائع إثر توقف ثلاثة بنوك عن الدفع وظهور أزمة بنك ألترا في عام ١٩٦٦، وتدار هذه المؤسسة الحكومية من طرف مجلس إدارة يتكون من سبعة أعضاء أربعة منهم يمثلون البنوك وثلاثة تعينهم الحكومة، وحجم التغطية ٥مليون ليرة لبنانية ويمول النظام بدفع مساهمة تساوي مائة ألف ليرة من الحكومة، مع الإلتزام بدفع رسوم سنوية لا تتجاوز ٠,٠٢% في السنوات الثلاث الأولي.

وفى عام ١٩٩٣م أنشأت دولة البحرين مجلس حماية الودائع وحجم التغطية 15ألف دينار بحريني كحد أقصى أو ٧٥%من القيمة الإجمالية للودائع، ويمول النظام بمساهمات أولية حسب حجم الودائع، ونسبة إشتراك البنوك من الودائع٠,٠٥% أو حسب الحالة، ويدار النظام حكومياً والعضوية إجبارية والتعويض إلزامى والودائع التي تستحق التعويض كل الودائع، ثم قامت بتعديله سنة ٢٠١٠ م، حيث أصدر البنك المركزي البحريني نظام حماية الودائع وحسابات الاستثمار المطلقة، وقامت سلطنة عمان بإنشاء نظام تأمين الودائع عام (١٩٩٥).

وفى الجزائر عام ١٩٩٥ كان لإفلاس "بنك الخليفة" دور هام في إنشاء إقرار نظام التأمين على الودائع ويعتبر شركة مساهمة ذو طبيعة خاصة، ويقتصر دور هذه المؤسسة على تعويض المودعين في حال ضياع ودائعهم متى توقفت البنوك عن الدفع وجميع أنواع الودائع قابلة للتعويض مع بعض الاستثناءات، وفي حالة توقف البنك عن الدفع يسمح للمودعين بالسعي للحصول على أموالهم، وتقديم المستندات الإثباتية إلى شركة ضمان الودائع المصرفية من أجل مراجعة مستحقات المودعين، وتلتزم بدفعها لهم في أجل لا يزيد عن ستة أشهر من تاريخ الحكم بإفلاس البنك.

وفى عام ١٩٩٣م عمل المشرع المغربي على إنشاء الصندوق الجماعي لضمان الودائع والعضوية إجبارية ويقوم الصندوق بأداء وظيفتين في مجال حماية عملاء البنوك، إحداهما وقائية تتمثل في تقديم مساعدة مالية للبنك الذي يعاني من صعوبات مالية، والأخرى علاجية تتمثل في ضمان الودائع النقدية لتعويض العملاء، ويمول باشتراكات لا يجوز أن تفوق نسبة ٠،٢٥ % ويضمن جميع الودائع النقدية، سوءالودائع بالعملة المحلية أوالعملات الأجنبية المتلقاه من العملاء المقيمين وغير المقيمين.

وفى عام ١٩٩٦م قامت السودان بإنشاء صندوق ضمان الودائع وهومن أحدث القوانين في مجال تأمين الودائع، وقد استفاد من كافة تجارب الدول السابقة والمشابهة لها في النواحي

الاقتصادية، والهدف من إنشاء صندوق تأمين الودائع هو حماية حقوق المودعين واستقرار وسلامة البنوك، بالإضافة إلى جبر الأضرار عند وقوعها بتعاون وتكافل السلطات النقدية والبنوك والمودعين أنفسهم،ويتمتع الصندوق بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري،ويبلغ الحدالأعلى المضمون للودائع الجارية والادخارية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ويمول الصندوق برأس مال ومساهمة وزارة المالية والبنك المركزى، والمساهمات السنوية ٠,٠٠٢%. للبنوك الأعضاء، بالإضافة إلى الأرباح من استثمار أمواله، وذلك بخصوص محفظة تكافل فيها البنوك الضامنة للودائع الجارية وأما المحفظة التكافلية الثانية فيشترك فيها أصحاب الحسابات الاستثمارية ولا تشارك البنوك فيها وبالتالي هو نظام فريد ومتميز قد لا نجد له مثيلاً في أنظمة ضمان الودائع المصرفية، وفيما يتعلق بإدارة الصندوق يتولى إدارة شئون الصندوق مجلس إدارة مؤلف من محافظ بنك السودان المركزي والمدير العام للصندوق ووكيل أول وزارة المالية ومدير عام الإدارة العامة للرقابة على البنوك وثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة بالعمل المصرفي يتم ترشيحهما بواسطة اتحاد المصارف السوداني وشخصان من ذوي الكفاءة يختارهما وزير المالية بالتشاور مع المحافظ،، ويضمن الصندوق جملة الودائع بالعملة المحلية بكل أنواعها وآجالها باستثناء الودائع المحجوزة كضمان أو تامين لعمليات مصرفية.

وفي عام ٢٠٠٠م لمواجهة أزمة إفلاس مصرف البتراء قامت الأردن بإنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية وتمول مؤسسة ضمان الودائع بمبلغ تدفعه الدولة وقدره مليون دينار أردني، إضافة إلى إلزام البنوك بدفع رسم تأسيس يصل إلى مائة ألف دينار، وتلزم البنوك الأعضاء بدفع رسم اشتراك يساوي 2.50% من مجموع الودائع، ويجوز تعديل رسم الاشتراك السنوي إما بالزيادة أو النقصان. ويتضح أن طرق تمويل صندوق ضمان الودائع الأردني متعددة ومتنوعة من شأنها أن تؤسس مؤسسة تأمين قوية على المستوى المالي، وبالبداية كانت تقتصر مهمته على ضمان الودائع النقدية فقط دون مساعدة البنوك المتعثرة، وتتميز مؤسسة ضمان الودائع الأردنية بأنها أكثرسرعة في حماية المودعين، حيث تقوم في أجل ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار التصفية بنشر إعلان في صحيفتين يوميتين لحث المودعين على تقديم طلبات التعويض إلى مؤسسة الضمان.

وبادر المشرع الفلسطيني بإنشاء مؤسسة ضمان الودائع لحماية حقوق مودعي الأموال في البنوك، ولذلك حرص المشرع على وضع نظام محكم لمراقبة البنوك من جهة وضمانات في حالة عجز البنك المودع لديه عن إرجاع الوديعة نتيجة التهافت على سحب الودائع نتيجة أزمات اقتصادية معينة، من أجل تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي والمحافظة على استقراره. وفي الوقت الحاضر تم تأسيس أنظمة لحماية الودائع في كثير من البلدان العربية والأفريقية بهدف حماية المودعين في البنوك بضمان ودائعهم لديها,وتشجيعا للادخار وتعزيز للثقة بالجهاز المصرفي ومع زيادة الحاجة لأنظمة التأمين على الودائع زاد عدد الدول التي تمتلك نظامًا للتأمين على الودائع من ٤٩ دولة عام ١٩٩٥ إلى ١١٣ دولة في ٢٠١٤، وننوه إلى أن التأمين على الودائع بالدول العربية وإن كان بعضها دخل حيز التطبيق إلا أن البعض مازال منحصر بمجرد إصدار التشريعات.

من استعراض تجارب الدول في نظام تأمين الودائع تمت ملاحظة الآتي:

- أن أغلب أنظمة التأمين على الودائع أسست عقب حدوث أزمة مصرفية كجزء من مجموعة الإصلاحات التي أجريت على النظام المصرفي. ويتم تعديل القوانين كل فترة ليناسب الظروف الاقتصادية وعالج مشاكل التطبيق
- حداثة تأسيس نظام التأمين في معظم الدول العربية.
- أن أغلب أنظمة الضمان تدار بواسطة السلطات النقدية في الدولة المعنية كما هو الحال في الدول العربية، كما أن بعض أنظمة التأمين تدار من قبل الأعضاء نفسها ومن غير تدخل حكومي.
- اشتراك البنوك التجارية في أنظمة التامين يكون إجبارياً ولا يتأثر بدرجة التقدم الاقتصادي للدولة.
- هيئات التأمين تأخذ الصفةالاعتبارية (شركة مساهمة) وملزمة قانوناً بالتعويض للمودعين فى معظم الدول.
- ومن حيث التغطية، يقوم نظام ضمان الودائع المصرفية عادة بالتامين على ودائع البنوك داخل الدولة سواء الوطنية أو الأجنبية، ولا يشمل ودائع فروع البنوك الوطنية في الدول الأجنبية.
- جميع أنظمة الضمان تحمي ودائع المقيمين وغير المقيمين، وبعضها يقتصر على حماية الودائع بالعملة المحلية فقط وعدم حمايتها للعملات الأجنبية.
- هناك حد أعلى للحماية بالنسبة لكل مودع، وليس هناك معيار موحد يتم تطبيقه على كل الأنظمة، ولكن في معظمها يغطي الحد الأعلى المضمون من الودائع نسبة كبيرة من عدد المودعين.
- النظام أنشئ لصالح صغار المودعين، أما كبار المودعين فيتوقع منهم أن يكونوا نشطين في تتبع أحوال بنوكهم التي يودعون بها أموالهم.
- معظم تشريعات أنظمة التامين تتوخي الحماية الوقائية وليس العلاجية، أي أنها تهدف إلى حماية أموال المودع من خلال الرقابة المسبقة على البنوك قبل وصول البنك إلى مرحلة التوقف عن الدفع، إلا أن هذا الدور الوقائي يتفاوت من بلد إلى آخر.
- نجد أن معظم قوانين تأمين الودائع المصرفية تحدد مصادر تمويل انظمة التامين بمساهمات أساسية إلزامية تدفعها البنوك الأعضاء عند تأسيس النظام، بالإضافة إلى مساهمة البنك المركزي ووزارة المالية بجانب الأقساط الدورية التي تتدفع للأنظمة، علاوة على الأرباح الناتجة من استثمار أموالها.

وننوه إلي أنه وعلى الرغم من القبول الواسع لنظام التأمين على الودائع والأهمية التي يقوم بها ، فللاقتصاديين رأيان متعارضان حول فاعليته، إذ يرى أصحاب الرأي الأول: أن أنظمة التأمين على الودائع بوصفها من أدوات السياسات يمكن أن تقلل من احتمالية حدوث التهافت على سحب الودائع من البنوك وأن إنشاء صناديق لتأمين الودائع يبقى أمراً لا مفر منه بالنظر إلى عدة عوامل يأتي في مقدمتها كثرة الأزمات المالية خاصة في الدول النامية، إضافة إلى أن اتساع دور البنوك في الحياة الاقتصادية يجعل استقرار وضعها المالي مطلبا أساسيا

بالنسبة للسلطات النقدية في كل الدول، ويرى أصحاب الرأي الثاني: أنه قد يسبب الأخطار الأخلاقية أو السلوكية، إذ قد يشجع البنوك على زيادة المخاطرة بودائع عملاءها ودخولها باستثمارات أكثر خطورة من شأنها أن تعرضها لعدة أزمات مالية، وذلك بسبب صغر حجم مساهماتها في التأمين، وتأكدها من أن أموال المودعين مضمونة. وأيضاً في تمويل هذه الأنظمة التأمينية يوجد عدم توازن بين البنوك الكبيرة التي ستدفع أقساط مرتفعة رغم أنها أقل تعرض في غالب الأحيان للصعوبات من البنوك الصغيرة التي لن تدفع إلا قسط قليل مع أنها من الممكن أن تتعرض لصعوبات بنسبة أكبر، وأمام هذين الرأيين فإننا نرى أنه لا بد من تواجد هذه الأنظمة للتأمين علي الودائع تدعيماً لثقة الجمهور في العمل البنكي وحماية أموالهم ، وتجنباً للأزمات المالية التي من شأنها أن تؤدي إلى تصفية البنوك، حيث أنه متى كانت البنوك ذات أداء جيد، فإن فرص الأخطار السلوكية والاختيار السلبى تكون محدودة، وأن التنظيمات الرقابية الفعالة بإمكانها أن تتغلب على عدم وقوعها (سدرة ٢٠١٨) .

نظام تأمين الودائع المصرية(:بيومي ،; 1994 عتيبي، 2015)

جاء تبني نظام تأمين الودائع في مصرمواكبا للتطورات العالمية على صعيد برنامج الإصلاح المؤسسي في القطاع المصرفي وتحقيق معدلات ملاءة رأس المال طبقا لقرارات لجنة بازل لتصل للمعدلات العالمية، وذلك من اجل تحقيق المحافظة على الاستقرار المالي للجهاز المصرفي وحماية حقوق المودعين ويعتبر التأمين علي الودائع في مصر من الأمور المهمة في شبكة الأمان المالي حتى تستعيد الأفراد الثقة بالجهاز المصرفي، وخصوصاً بعد الذعر الحادث بعد انهيار بنك الاعتماد والتجارة، وانتشارعدوى التهافت على سحب الودائع، ولذلك يفضل واضعو السياسات التأمين على الودائع بوصفه وسيلة للحد من احتمالية تسبب ضائقة مالية في بنك واحد بأزمة شاملة للبنوك كافة.

ورغبة من المشرع المصري في تعزيز ثقة العملاء في المجال البنكي باعتباره أهم روافد الإقتصاد الوطني فقد عزز هذا المجال بضمانات تكفل من جهة حماية البنك الذي يعاني من صعوبات مالية قد تؤدي به إلى التصفية، ومن جهة ثانية إلى حماية المودعين في حالة وقوع البنك في حالة تصفية، فقد صدر قانون رقم٣٧ لعام١٩٩٢بتعديل بعض أحكام قانون البنوك ونشر بالجريدة الرسمية، ونصت المادة ٣١ مكررمنه على أن ينشأ صندوق يسمى صندوق التأمين على الودائع بالبنوك العاملة بمصر والمسجلة لدى البنك المركزي ومقره مدينة القاهرة.

إن صندوق التأمين على الودائع بالبنوك المحدث بمصر بموجب المادة ٣١ مكرر من القانون البنكي المصري يستفد من المادة ٢ من النظام الأساسي لصندوق التأمين على الودائع بالبنوك المصرية بضمان ودائع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، كما يكون له معاونة هذه البنوك والفروع في حالة تعرضها لمصاعب مالية، وذلك بما يكفل دعم الثقة والاستقرار في الجهاز المصرفي المصري. أي يقوم بأداء وظيفتين في مجال حماية عملاء البنوك، إحداهما وقائية تتمثل في تقديم مساعدات مالية لكل بنك قد تعترضه صعوبات مالية، والأخرى علاجية.

وتم إنشاء صندوق تأمين الودائع المصرية عام ١٩٩٣بموجب التشريع المصري، ويتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، والقيام بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك إبرام العقود والاقتراض وتملك الأموال اللازمة لتحقيق غاياته، ويصدر بالنظام الأساسي للصندوق قرار من رئيس الجمهورية، ويدار من جهة حكومية مستقلة وتحت إشراف البنك المركزي، ويتولى إدارة الصندوق والاشراف عليه مجلس إدارة يتكون من نائب محافظ

البنك المركزي يعينه المحافظ وعضو من وزارة المالية يعينه الوزيرومسئول الرقابة علي البنوك بالبنك المركزي، وعضوان عن بنوك القطاع العام وعضوان عن بنوك القطاع الخاص، وعضوان من ذوي الخبرة بالشئون المالية والقانونية والتأمينية يرشحوا من قبل محافظ البنك المركزي، ومدة المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ولتحقيق أغراض الصندوق يتولى مجلس الإدارة وضع السياسات العامة لإدارة واستثمار أموال الصندوق، وإقرار التعليمات التنظيمية والإدارية التي تتطلبها أعمال الصندوق والموافقة علي الاقتراض لدعم موارده، أو إقراض البنوك التي تواجه صعوبات والإشراف علي إجراءات تصفية البنوك، وتتكون الجمعية العامة للصندوق من ممثلي المساهمين في رأس مال الصندوق ولها حق انتخاب مجلس الادارة ومراقبتهم وإقرار الموازنة السنوية التقديرية، والمصادقة على التقارير السنوية والحسابات الختامية، ورفع أو خفض الحد الأقصى للتعويض، وزيادة أو خفض رأس المال، وتعيين مراقب حسابات قانوني لتدقيق حسابات الصندوق، وبالتالي فإن إدارة الصندوق مشتركة مختلطة بين الحكومة ممثلة بالبنك المركزي وبين البنوك المشتركة بالنظام. (عتيبي، 2015)

ويسعى صندوق التأمين إلى تحقيق الأهداف التالية:

- المحافظة على القدرة المالية والتشغيلية للبنوك ومنعاً لوقوع الخطر.
- بناء مستوى ملائم من الاحتياطيات وتقديم الحماية لغالبية المودعين في حالة تعثر البنك، ودعم الثقة بالنظام المصرفي، المساهمة في نشر إدارة المخاطر لدي القطاع المصرفي، ونشر الوعي التأميني، وبالتالي تحقيق نجاح الاقتصاد ككل.
- يعمل الصندوق بالتعاون والتنسيق مع البنك المركزي على متابعة وتقييم الأوضاع المالية للبنوك ونتائج أعمالها، ومراقبة السيولة للقيام بدورها في حماية المودعين. وإدارة عمليتي التعويض والتصفية بكفاءة وفعاليةو يبرز الدور الوقائي لصندوق التأمين المصري الذي يكون دوره سابقاً لوقوع الأزمات المالية التي تصيب البنوك. اذ يوفر حماية مزدوجة للمودعين، إذ يشكل منح المساعدات المالية للبنوك التي تعترضها صعوبات وحماية قبلية للمودعين عن طريق حمايتهم من تصفية البنك الذي يودعون به أموالهم. أما إذا وقع و تمت تصفية البنك، فإن الصندوق يتدخل عن طريق توفير حماية بعدية تتمثل في تعويض المودعين في حدود المبلغ المؤمن به، ويلتزم بالدفع في أجل لا يزيد عن ستة أشهر من تاريخ الحكم بإفلاس البنك، وبهذا يحقق التأمين الاستقرار المالي الذى هو هدف السلطة النقدية (البنك المركزى).

الملامح الرئيسية لنظام تأمين الودائع بمصر :

العضوية، وشروطها:(بيومي ،; 1994 عتيبي، 2015)

العضوية الإجبارية لجميع البنوك المصرية وفروع البنوك الأجنبية العاملة في مصر باستثناء فروع البنوك المصرية العاملة خارج الدولة، وقد يرجع هذا لاشتراكها في نظام تأمين الودائع في الدولة الأجنبية المضيفة، وذلك لضمان الحصول على موارد مالية كبيرة من خلال الاشتراكات التي تدفعها البنوك.

حجم التعويض:

نجد أن المشرع المصري تبنى موقفاً يضمن توفير حماية أكبر للمودعين، حيث أنه خول للمودع في حالة تصفية البنك الحق في أن يحصل على ٩٠% من مبلغ وديعته في حدود

أقصى يساوي ١٠٠ ألف جنيه طبقاً لنص المادة ١٨ من القانون المنظم لصندوق التأمين على الودائع بالبنوك العاملة بمصر على أنه: يكون الحد الأقصى لضمان الودائع بنسبة ٩٠% من قيمة الودائع بالجنيه المصري، أو بالعملات الأجنبية بحد أقصى ١٠٠ ألف جنيه مصري، أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي للعميل الواحد لدى البنك الواحد، ويغطى الضمان أصل الوديعة، والعائد المستحق حتي التاريخ الذى يحدده مجلس ادارة الصندوق دون أن يكون حصولهم على هذه النسبة رهيناً بما يتوفر له من أموال بالصندوق.

وننوه على انه يجب مراجعة الحد الأقصى لمبلغ التأمين كل فترة، والرفع منها بشكل أكبرلغرض تشجيع الطبقة الغنية على ايداع أموالها في البنوك نظير منحها ثقة أكبر لاستيفاء أموالها في حال تعثر البنوك وتخويل المودعين حق الأسبقية للحصول على التعويض وعدم اعتبارهم بمثابة دائنين عاديين.

نطاق التغطية :

تضمن كافة المبالغ المودعة والأموال القابلة للإرجاع بالجنية المصري والودائع بأي عملة أجنبية، حيث أن الاقتصار على العملة المحلية فقط كما في بعض الدول يؤدى إلى نقص العملات الأجنبية والاقتصاد المصري بحاجة إليها.

الودائع المضمونة :

يضمن الصندوق كافة أنواع الودائع المودعة للمؤسسات والأفراد المقيمين وغير المقيمين لدى البنوك الأعضاء بما فيها من الودائع الجارية وودائع التوفير، والودائع لأجل،وذلك لأن ضمان نوع واحد يؤدى إلى إحداث خلل بهيكل الودائع

وتتمثل الودائع المستثناه في ودائع الحكومة وودائع ما بين البنوك، والتأمينات النقدية، وودائع أعضاء أجهزة إدارتها، والمساهمين فيها الذين يملكون ٥ % على الأقل، وذلك لأن هؤلاء يجب أن يتحملوا جزء من المسئولية عن فشل البنك وبالتالي لا يستحقون التعويض، وعليه فإن هذا من شأنه أن يؤدي إلى حماية أكبر للمودعين، طالما أنه سيتم استبعاد عدد من المودعين من الاستفادة من موارد الصندوق.

مصادر التمويل :

تحدد مصادر أموال الصندوق برأس مال يبدأ بـ٧٠٠مليون جنية والذي عادة ما يتكون من مساهمات أساسية إلزامية تدفعها البنوك التجارية الأعضاء عند تأسيس نظام الضمان ٥٠% من رأس المال وتوزع علي البنوك بنسبه ودائع كل بنك بحد اقصى ٥٠ ألف جنيه أو ما يعادلها بالعملة الأجنبية، بالإضافة إلى مساهمة البنك المركزي بـ٥٠% من رأس المال، بجانب الأقساط الدورية أو المساهمات السنوية التي يتقاضاها الصندوق سنويا بنسبه من حجم ودائع البنك تصل إلى ٢بالألف، ويدفع البنك المركزي سنوياً ١٠ % من إجمالي اشتراكات البنوك،- إن وجود التزام بدفع الاشتراك دورياً يعطى ثقة للمودعين بزيادة موارد الصندوق، وبالتالي يتحقق الاستقرار بالبنوك - والأرباح المتحصل عليها من استثمار أمواله وأية أموال يقترضها الصندوق.

اشتراكات التأمين:

وهى الأقساط التي يجب أن تدفعها البنوك، حيث أن الحد الأقصى لنسبة الاشتراك في صندوق التأمين على الودائع هو ٠٢٠% من مجموع الودائع الموجودة لدى البنوك، ويمكن

إعادة النظر بتلك النسبة أو تغيير القسط لكل بنك طبقا لمستوى المخاطرة بأعماله حتى يتم تخفيض الأخطار السلوكية (Duan,. and Yu,1994)

ويجب التنويه على أنه من خلال التصميم السليم لنظام للتأمين على الودائع يشتمل على (حدود تغطية ملائمة، ونطاق تغطية، وتأمين مشترك، وتمويل، وهيكل أقساط التأمين، ومتطلبات الإدارة والعضوية). بالإضافة إلى التنظيم والإشراف يمكن التحكم بمعضلة الأخطار السلوكية والعمل على انضباط السوق، حيث أنها تختلف من بلد لآخر، وإن استقرار البنوك يكون أقوى كلما كانت التغطية المقدمة للمودعين أشمل وعندما تكون الحكومة هي المسؤولة عن إدارته بدلاً من القطاع الخاص.

أيضاً ننوه إلى أنه يوجد نظامين للتأمين على الودائع الأول الضمني: وفيه الحكومة تضمن أموال المودعين حتى وإن لم يكن مطبق بها نظام لتأمين الودائع وتقوم بالحماية تقديرياً وليس ملزمة قانوناً بالتعويض وفى كثيرمن الأحوال تكون التعويضات غير مناسبة وتتم بعد زمن طويل، الثاني: نظام التأمين الصريح يعتمد على قانون يرسى قواعده ويحدد إجراءات عمل النظام ويقدم حماية أفضل

(Sohai et al2019). وايضا يجب التنويه على تعويض المودع الذي له ودائع متعددة لدى نفس البنك، عن كل وديعة على حدة، وعدم اعتبارها بمثابة وديعة واحدة يستحق عنها تعويضاً واحداً، حتى لا يؤدي إلى اختلال ميزان المساواة بين المودعين

ب- تحليل أثرالتامين على الودائع على سلامة الأداء والاستقرار المالى في البنوك:

مؤشرات سلامة الأداء المالي في القطاع المصرفي:

هناك العديد من مؤشرات سلامة أداء البنوك التي تتمثل في مؤشرات السيولة، وكفاية رأس المال، ومؤشرات الرفع المالي، ومؤشرات الربحية، وغيرها، وسيتم تناول بعضها في النقاط التالية:

السيولة:) ٢٠١١ ,.Akhtar et al

يجب على إدارة الأخطار بالبنك أن تقوم بتحديد وقياس ومراقبة مخاطر السيولة، من أجل ربط احتياجات السيولة مع مصادرها الفعلية أوالمحتملة وعمل إطار شامل للتنبؤ بالتدفقات النقدية الناتجة عن الأصول والخصوم، ومراقبة وضع السيولة والمخاطر المترتبة عليها بشكل يومي، حتى تستطيع الوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد، أي الموازنة بين آجال الأصول والالتزامات، وبالتالي المساهمة في الأداء الحسن لأنظمة الدفع في البنك.

إن مؤشرات قياس مخاطر السيولة التي تعتمد على البيانات المالية للتقارير السنوية للبنوك متعددة نذكر منها ما يلي:

١- الأصول السائلة / إجمالي الأصول: إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية، والتي يواجه بها البنك التزاماته المختلفة.

٢- الأصول المتداولة / إجمالي الودائع: يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة، لأن ذلك يعكس زيادة الأصول المتداولة للبنك عن التزاماته الأخرى.

الرفع المالي:(أبو عدس، ٢٠١٨)يعبر الرفع المالي عن مدى اعتماد البنك على الاقتراض في سد احتياجاته التمويلية، ويتم قياس معدل الرفع المالي عن طريق إيجاد العلاقة ما بين مجموع أصول البنك في سنة معينة إلى إجمالي إلتزاماته، بمعني أنه يوضح عدد المرات التي تزايدت فيها إلتزاماته، ويقاس بإجمالي الالتزامات/ إجمالي الأصول.

كفاية رأس المال: Capital efficiency **(**زايد، العبيدي، ٢٠١٥) يحدد مفهوم كفاية رأس المال العلاقة التي تربط بين مصادر أموال البنك والمخاطر المحيطة به، وتعد من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملاءة البنك وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة الحدوث، وكلما ارتفعت درجة ملاءة البنك انخفض تبعا لذلك احتمال إعسار البنك والعكس صحيح، ويحسب بقسمة الأرصدة الرأسمالية على الأوزان المرجحة لإجمالي المخاطر.

الربحية: (Che Johari et al.,2020) تعرف الربحية بأنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الارباح، والربحية تعتبر هدفا للمنشأة، ونعبر عن الربحية بمعدل العائد على الأصول، وهو يقيس القدرة على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة للإدارة بغض النظر على طريقة تمويلها، ويقاس بقسمة صافي الدخل / إجمالي الأصول.

الاستقرار المالي في القطاع المصرفي:

(أبو عدس، ٢٠١٨ ;Kusairi et al.,2018) يهدف الاستقرار المالي للبنوك إلى تحقيق ما يلي :- تحقيق معدلات تضخم منخفضة ومستقرة، واستقراروزيادة معدل النمو الاقتصادي.

- تحقيق استقرار في أسعار الفائدة وأسعار الصرف، بالإضافة إلى تحقيق استقرار في استثمارات الأوراق المالية.

وهناك العديد من المشكلات التي تواجه البنوك، وتهدد استقراراها منها:

- تعثر المقترضين وعجزهم عن سداد ديونهم فيتواريخ استحقاقها المتوقعة (الائتمان الردئ). والتركز في محفظة القروض من أهم المخاطر الائتمانية التي تواجه إدارة البنوك عند منح القروض، وقد اهتمت لجنة بازل للرقابة المصرفية والسلطات الرقابية بهذا النوع من المخاطر من خلال تحديد السقف الائتماني للعميل الواحد وغيرها.
- وجود نقص في السيولة مما يؤدي إلى خسارة جزء من عملاء البنك نتيجة عدم مقدرته على الوفاء بالتزاماته.

عدم كفاية رأس المال: حيث أن كفاية رأس المال هي تحديد مستوى رأس المال الكافي لمواجهة المخاطر الإجمالية (مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق وغيرها) من أجل المحافظة على مستوى معين من الملاءة، وكلما حافظ البنك على ملاءته استطاع حماية مودعيه بشكل أفضل، وينقسم الاستقرار المالي في البنوك لاستقرار قروض واستقرار ودائع، وذلك علي النحو التالي:

استقرار القروض:

تعتبر القروض الوظيفة الرئيسية للبنك كوسيط مالي في الاقتصاد، وسلامة محفظة القروض يؤدي إلى تحقيق زيادة ربحية البنك ويساعده على الاستمرار والنمو وتعزيز مركزه

المالي بشكل أفضل، وتم قياس استقرار القروض فى البحث بنسبة التسهيلات الائتمانية على إجمالي الأصول.

استقرار الودائع:

تعتبر الودائع سواء كانت محلية أم أجنبية بشكل عام من أهم مصادر التمويل الرئيسية الخارجية للبنك ،كما أن زيادة نسبة الودائع تعكس قدرة البنوك على الاقراض، وتزداد ربحيتها، مما ينعكس على الاستقرار المالي، ويقاس استقرار الودائع بالبحث بقسمة الودائع الجارية إلي إجمالي الودائع.

أثر نظام تامين الودائع على الاستقرار المالي في البنوك:

يعتبر إقامة نظام للتأمين علي الودائع مهماً وحيوياً لتدعيم ثقة المودعين في الجهاز المصرفي وزيادة قدرة البنوك على تجميع المدخرات التي سيعاد استخدامها لدعم المجتمع وإقراضه، وهكذا فإن نظام التأمين مهم جداً في بث الحيوية في الجهاز المصرفي، وبث روح المنافسة، بالإضافة إلي تعزيز استقرار الودائع في البنوك مما يعطيها القوة لتوجيه الودائع المستقرة نحو الاستثمارات المرتفعة الدخل، فإرتفاع الوزن النسبي للودائع المستقرة في هيكل الودائع يحقق استقراراً في هيكل الموارد للبنوك مما يمكنها من التوسع في عمليات الاستثمار وتحقيق مزيد من الأرباح.

وتري بعض الدراسات (أبو عدس ، ٢٠١٨)أ ن تأمين الودائع يعتبر حجر الزاوية للعديد من الأنظمة المصرفية، ويساعد علي حماية المدخرين الصغار، كما يؤثر علي قرارات التمويل حيث أنه يعطي البنوك حوافز للأخذ بالمخاطرة والدخول في الاستثمارات،مما يدفعها إلي بذل المزيد من الجهد لجذب الودائع لتمويل استثماراتها وتحقيق العوائد مما يدعم النمو المصرفي بالإضافة إلي أن دور نظام تأمين الودائع في تحقيق الاستقرار للبنوك يتضح من الدور الوقائي والعلاجي للنظام علي النحو التالي: (Che Johari et al.,2020)

الدور الوقائي (الرقابى): يتمثل الدور الوقائي لنظام تأمين الودائع في أنها تتخذ مجموعة من التدابير الوقائية التي تجنب البنوك الوقوع في حالة الافلاس من خلال إجراء معاينة لأخر المخاطر التي واجهها البنك، ويمكن لصندوق تأمين الودائع أن يطلب من البنوك امدادها بالتقارير والبيانات الدورية الصادرة عنها وبكل الدراسات والإحصائيات التي لها علاقة بعمل الصندوق، وأن تعلمها بجميع المخاطر المتوقعة التي من شأنها المساس بحقوق المودعين.

الدور العلاجي: يتمثل الدور العلاجي لنظام التأمين علي الودائع في معالجة المشكلات والتى أدت الى نقص السيولة، حيث تحدد نسبة من القروض إلى حقوق الملكية والودائع، كما تحدد نسبة من القروض للعميل الواحد بالنسبة لرأس مال البنك ورأس مال العميل، بالإضافة إلي التدخل في تحديد نسب الديون المشكوك فيها، ومراجعة بعض القروض للتحقق من استيفاء البنك للسياسات والدراسات الائتمانية السليمة، كذلك مراقبة نسبة السيولة لدى البنوك، إذ تعني مكونات هذه النسبة بالملاءة بين مكونات محفظة البنك وأنواع الودائع الموجودة لديه(**أحمد، محمد ، ٢٠١٥)**

كما يتدخل نظام تامين الودائع لحماية مودعي البنوك في حالة توقف هذه البنوك عن الدفع أو في حالة إفلاسها، لذلك فان إفلاس البنك يعتبر الشرط الاساسي لتفعيل آلية التامين ودوره التعويضى وفي بعض الدول - منها مصر- يتسع نطاق تدخل صندوق التأمين ليشمل

نوع من الرقابة على البنوكفهو يتدخل عند اكتشافه مؤشر يشك في الوضع المالي للبنك المعني فيتدخل الصندوق للمساعدة وقد يقوم بتمويل البنكأى أن دور مؤسسات تأمين الودائع لا يقتصر فقط عل تعويض المودعين وإنتظار إفلاس البنوك بل يتعدي دورها إلي التقليص من أخطار الوقوع في الإفلاس والعمل علي حماية حقوق المودعين، واستقرار وسلامة المصارف وتدعيم الثقة فيها والعمل علي حل مشاكل الفشل المالي التي تعرضت لها البنوك مما يوفر جواً من الثقة لدي المودعين. والاطمئنان على استرداد ودائعهم، وبالتالي استقرار هذه الودائع في البنوك، مما يعزز دور الوساطة للبنوك والاستمرار بتنويع خططها الاستثمارية الأمر الذي ينعكس على الاستمرار في النمو والاستقرار

أثر نظام تامين الودائع على سلامة أداء البنوك: ,.(Trinugroho, et al2016)

تعتمد قدرة البنوك في القيام بدورها الهام في الاقتصاد على توافر الثقة في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الأمر الذي يشجع المودعين على الاستمرار في التعامل معها والاحتفاظ بمدخراتهم لديها وعدم سحبها إلا عند الحاجة إليها، وقد أكدت المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي بأن نظام تأمين الودائع المصمم لحماية المودعين يؤدي إلي زيادة الثقة في النظام المالي، وقد تم تأسيس الجمعية الدولية لمؤسسات التأمين على الودائع عام ٢٠٠٢ ونأمل بانضمام مصر لها.

ولنظام التأمين على الودائع الأثر الكبير علي الأداء المالي للبنوك علي النحو التالي:

- الأثر على المستحق للبنوك: نتيجة لرسوخ الثقة والاستقرار في البنوك وزيادة الودائع، تزيد المعاملات بين البنوك المحلية، كما تزيد المعاملات مع البنوك الخارجية، ومن ثم تزيد أرصدة المستحق للبنوك، وتستخدم البنوك جزءاً من الودائع المتواجدة لديها في سداد ما قد يكون مستحقا عليها للبنوك الأخرى وللبنك المركزي.
- الأثر على الودائع: نتيجة لاطمئنان المودعين على ودائعهم بصورها المختلفة وضمان استرداد ودائعهم المؤمن عليها إذا ما واجه أحد البنوك حالات من الإعسار تزيد الودائع.
- الأثر على الأصول السائلة: ترتبط الأرصدة السائلة بخزائن البنك والأرصدة لدى البنك المركزي، وتكون هذه الأرصدة في حدود نسبة معينة وفقاً لحجم موارد البنك ، غير أن حجم هذه الأرصدة السائلة سيفوق حجمها في الظروف العادية بزيادة حجم الودائع ليستطيع البنك الوفاء بالتزاماته قبل مودعيه وقيامه بالخدمات المصرفية الأخرى.
- الأثر على محفظة الأوراق المالية والاستثمارات: تزيد أثر الزيادة في حجم مصادر الأموال، حجم توظيفات البنوك في الأوراق المالية والاستثمارات المختلفة.
- الأثر على محفظة القروض: تقوم البنوك ضمن توافر الأموال الناشئة عن الزيادة في حجم الودائع بتقديم القروض للعملاء الجيدين بعد الاطمئنان عن جدارتهم الائتمانية بدون ضمانات عينية ودون التضحية بقواعد منح الائتمان الجيد.
- الأثر على الأصول الثابتة: تؤدي زيادة النشاط في معاملات البنوك إلى إدخال الأنظمة المستحدثة في مجال الاتصالات والمعلومات، وزيادة كفاءة نظم معالجة البيانات وطرق حساب تكاليف المنتجات المصرفية بما يكفل مزيداً من التسيير في تقديم الخدمات للعملاء، ومزيداً من الدقة والسرعة في إنجاز البنوك لأنشطتها ووظائفها المختلفة.

الدراسة الاختبارية:

أولاً: الإطار العام للدراسة الاختبارية:

١ - فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولي: لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتأمين علي الودائع (نسبةالودائع المؤمن عليها) علي الاستقرار المالي في البنوك المصرية، ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية

الفرضية الفرعية الأولي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتأمين على الودائع على استقرار الودائع في البنوك المصرية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتأمين على الودائع على استقرار القروض في البنوك المصرية.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتأمين على الودائع علي سلامة الأداء المالي في البنوك المصرية، ويتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتأمين على الودائع على كفاية رأس المال في البنوك المصرية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتأمين على الودائع على الربحية في البنوك المصرية.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتأمين على الودائع على المديونية في البنوك المصرية.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتأمين على السيولة في البنوك المصرية.

٢- متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع للدراسة في:

الاستقرار المالي: ويعبر عن الاستقرار المالي بالآتي:

- استقرار الودائع (Deposit stability) ويقاس بالودائع الجارية/ إجمالي الودائع.
- استقرارالقروض (Loan stability) ويقاس بالتسهيلات الائتمانية/ إجمالي الأصول.

سلامة الأداء: Safety performance ويعبر عنه بالمؤشرات التالية:

- كفاية رأس المال، Capital adequacy ويقاس بقسمة الارصدة الرأسمالية على الأوزان المرجحة بالمخاطر.
- المديونية، ويعبر عنها بالرفع الماليFinancial leverage ، ويقاس بإجمالي الالتزامات علي إجمالي الأصول.
- الربحية ويعبر عنها بمعدل العائد على الأصول Return on assets، والذي يقاس بصافي الربح على إجمالي الأصول
- السيولة، والتي تقاس بقسمة الأصول السائلة على إجمالي الأصول.

المتغير المستقل: التأمين على الودائعDeposit insurance، ويعبر عنه بقيمة الودائع المؤمن عليها وهي نسبة من الودائع الخاضعة للتعويض بقانون صندوق تأمين الودائع المصرية ويقاس بنسبة الودائع المؤمن عليها على إجمالي الودائع (نسبة التغطية)

المتغير الضابط: حجم الشركة Size مقاساً باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

٣- مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك المصرية المسجلة في البورصة المصرية في الفترة من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٩، والتي توافرت لديها البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة، وتم تجميع البيانات من التقارير المالية للشركات لعدد ١٤ بنك.

٤- مصادر جمع البيانات:

اعتمدت الباحثة على المصادر التالية في تجميع البيانات المطلوبة:

١- الرسائل الجامعية، والأبحاث المقدمة في المجلات المتخصصة لتغطية الإطار النظري.

٢- الجانب التطبيقي تم الاعتماد على المصادر التالية:

- الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية والهيئة العامة لسوق المال.
- شركة مصر لنشر المعلومات للحصول على التقارير المالية السنوية للبنوك **ثانياً: نتائج اختبار فرضيات الدراسة:**

١- العلاقة بين التأمين على الودائع والاستقرار المالي في البنوك المصرية:

لاختبار صحة فرضيات الدراسة قامت الباحثة بإجراء تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression.

١- **الفرضية الفرعية الأولي**: العلاقة بين التأمين على الودائع واستقرار الودائع في البنوك المصرية:

وكانت نتائج الاختبار كما يلي:

جدول رقم (١)

أثر التأمين على الودائع على استقرار الودائع في البنوك المصرية

الفرضية الفرعية الأولي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتأمين على الودائع على استقرار الودائع في البنوك المصرية.					
المتغيرات المستقلة	**معامل التحديد المعدل**	**p-value**	**B**	**قيمة T**	**دلالة T**
Constant	%65	0.020	0.341	1.232	0.221
DI			0.142	0.658	0.023
S			-0.039	-1.987	0.050

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

- معامل التحديد المعدل ٦٥ % مما يعني أن القوة التفسيرية للنموذج ٦٥%، وأن ٣٥ % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ترجع لعوامل أخرى.
- نموذج الانحدار ككل معنوي عند مستوى معنوية (٥%) حيث P-value=0.020)

وبالنظر إلى نتائج اختبار (T-Test) يتضح أن هناك علاقة معنوية بين استقرار الودائع وكلاً من (التأمين على الودائع – حجم البنك)، حيث بلغت (P-value=0.023, 0.050) لهما على الترتيب، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الفرعية الأولي، مما يعني أن للتأمين على الودائع أثر معنوي على استقرار الودائع في البنوك المصرية.

٢- **الفرضية الفرعية الثانية**: العلاقة بين التأمين على الودائع واستقرار القروض في البنوك المصرية: وكانت نتائج الاختبار كما يلي:

جدول رقم (٢)

أثر التأمين على الودائع على استقرار القروض في البنوك المصرية

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتأمين على الودائع على استقرار القروض في البنوك المصرية.					
المتغيرات المستقلة	**معامل التحديد المعدل**	**p-value**	**B**	**قيمة T**	**دلالة T**
Constant	%68	0.049	0.428	1.303	0.196
DI			0.162	0.630	0.03
S			-0.048	-2.062	0.040

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

- معامل التحديد المعدل ٦٨% مما يعني أن القوة التفسيرية للنموذج ٦٨%، وأن ٣٢ % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ترجع لعوامل أخرى.
- نموذج الانحدار ككل معنوي عند مستوى معنوية (٥%) حيث (P-value=0.049)، وبالنظر إلى نتائج اختبار (T-Test) يتضح أنه توجد علاقة معنوية بين استقرار القروض وكلاً من (التأمين علي الودائع – حجم البنك)، حيث بلغت(P-value=0.03, 0.040) لهما على الترتيب، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الفرعية الثانية، مما يعني أنه للتأمين علي الودائع أثر معنوي علي استقرار القروض في البنوك المصرية.

مما سبق يمكن قبول الفرضية الرئيسية الأولي بمعني أن للتأمين على الودائع أثر معنوي على الاستقرار المالي في البنوك معبراً عنه باستقرار الودائع، واستقرار القروض.

٢- العلاقة بين التأمين على الودائع وسلامة الأداء في البنوك المصرية:

الفرضية الفرعية الأولي: العلاقة بين التأمين على الودائع وكفاية رأس المال في البنوك المصرية: وقد كانت نتائج الاختبار كالتالي:

جدول رقم (٣)

أثر التأمين على الودائع على كفاية رأس المال في البنوك المصرية

الفرضية الفرعية الأولي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتأمين على الودائع على كفاية رأس المال في البنوك المصرية.					
المتغيرات المستقلة	**معامل التحديد المعدل**	**p-value**	**B**	**قيمة T**	**دلالة T**
Constant	%49	0.04	0.130	0.582	0.562
DI			0.027	0.153	0.00
S			0.001	0.087	0.02

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

- معامل التحديد المعدل ٤٩ % مما يعني أن القوة التفسيرية للنموذج ٤٩%، وأن ٥١ % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ترجع لعوامل أخرى.
- نموذج الانحدار ككل معنوي عند مستوى معنوية (٥%) حيث (P-value=0.04)، وبالنظر إلى نتائج اختبار (T-Test) يتضح أنه توجد علاقة معنوية بين كفاية رأس المال وكلاً من (التأمين علي الودائع – حجم البنك)، حيث بلغت(P-value=0.00, 0.02) لهما على الترتيب، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الفرعية الأولي، مما يعني أنه للتأمين علي الودائع أثر معنوي علي كفاية رأس المال في البنوك المصرية.

الفرضية الفرعية الثانية: العلاقة بين التأمين على الودائع والربحية في البنوك المصرية:

وكانت نتائج الاختبار كما يلي:

جدول رقم (٤)

أثر التأمين على الودائع على الربحية في البنوك المصرية

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتأمين على الودائع على الربحية في البنوك المصرية.					
المتغيرات المستقلة	**معامل التحديد المعدل**	**p-value**	**B**	**قيمة T**	**دلالة T**
Constant	%90	0.007	-0.083	-2.795	0.006
DI			0.068	2.948	0.004
S			0.005	2.296	0.024

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

- معامل التحديد المعدل ٩٠% مما يعني أن القوة التفسيرية للنموذج ٩٠%، وأن١٠ % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ترجع لعوامل أخرى.
- نموذج الانحدار ككل معنوي عند مستوى معنوية (١%) حيث (P-value=0.007)، وبالنظر إلى نتائج اختبار (T-Test) يتضح أنه توجد علاقة معنوية بين الربحية وكلاً من (التأمين علي الودائع – حجم البنك)، حيث بلغت(P-value=0.004, 0.024) لهما على

الترتيب، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الفرعية الثانية، مما يعني أنه للتأمين علي الودائع أثر معنوي علي الربحية في البنوك المصرية.

الفرضية الفرعية الثالثة: العلاقة بين التأمين على الودائع والمديونية في البنوك المصرية:

وكانت نتائج الاختبار كما يلي:

جدول رقم (٥)

أثر التأمين على الودائع على المديونية في البنوك المصرية

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتأمين على الودائع على المديونية في البنوك المصرية.					
المتغيرات المستقلة	**معامل التحديد المعدل**	**p-value**	**B**	**قيمة T**	**دلالة T**
Constant	%51	0.001	1.029	3.558	0.001
DI			-0.041	-0.181	0.005
S			-0.011	-0.553	0.03

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

- معامل التحديد المعدل ٥١% مما يعني أن القوة التفسيرية للنموذج ٥١%، ٤٩ % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ترجع لعوامل أخرى.
- نموذج الانحدار ككل معنوي عند مستوى معنوية (١%) حيث (P-value=0.001)، وبالنظر إلى نتائج اختبار (T-Test) يتضح أنه توجد علاقة معنوية بين المديونية وكلاً من (التأمين على الودائع – حجم البنك)، حيث بلغت (P-value=0.005, 0.03) لهما على الترتيب، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الفرعية الثالثة، مما يعني أنه للتأمين على الودائع أثر معنوي على المديونية في البنوك المصرية.

الفرضية الفرعية الرابعة: العلاقة بين التأمين على الودائع والسيولة في البنوك المصرية:

وكانت نتائج الاختبار كما يلي:

جدول رقم (٦)

أثر التأمين على الودائع على السيولة في البنوك المصرية

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتأمين على الودائع على السيولة في البنوك المصرية.					
المتغيرات المستقلة	**معامل التحديد المعدل**	**p-value**	**B**	**قيمة T**	**دلالة T**
Constant	%74	0.038	0.285	0.897	0.373
DI			-0.421	-1.693	0.031
S			0.029	1.302	0.197

من الجدول السابق يتضح ما يلي:

- معامل التحديد المعدل ٧٤% مما يعني أن القوة التفسيرية للنموذج ٧٤%، وأن٢٦ % من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع ترجع لعوامل أخرى.

- نموذج الانحدار ككل معنوي عند مستوى معنوية (٥%) حيث (P-value=0.038)، وبالنظر إلى نتائج اختبار (T-Test) يتضح أنه توجد علاقة معنوية بين التأمين علي الودائع والسيولة، ولا توجد علاقة معنوية بين حجم البنك والسيولة ، حيث بلغت (P-value=0.031, 0.197) لهما على الترتيب، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الفرعية الثانية، مما يعني أنه للتأمين علي الودائع أثر معنوي علي السيولة في البنوك المصرية.

مما سبق يمكن قبول الفرضية الرئيسية الثانية بمعني أن للتأمين على الودائع أثر معنوي علي سلامة الأداء في البنوك معبراً عنه بكفاية رأس المال والربحية والمديونية والسيولة في البنوك المصرية.

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج:

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر نظام تأمين الودائع على الاستقرار المالي وسلامة الأداء بالبنوك المصرية، وبعد الانتهاء من اختبار الفرضيات ومناقشتها، فيما يلي عرض نتائج الدراسة:

- وجود أثر معنوي للتأمين علي الودائع على استقرار الودائع في القطاع المصرفي المصري، حيث أن دور نظام تأمين الودائع لا يقتصر فقط علي تعويض المودعين بل يتعدى إلي التقليص من أخطار الوقوع في الإفلاس، والعمل علي حماية حقوق المودعين، وزيادة الثقة في البنوك والاطمئنان علي استرداد ودائعهم، واستقرار البنوك وتدعيم الثقة فيها، والعمل علي حل مشاكل الفشل المالي، مما يوفر الثقة للمودعين في الجهاز المصرفي،و يعزز من دور البنوك وتنويع خططها الاستثمارية، مما يحقق الاستقرار المالي للبنوك.
- وجود أثر معنوي للتأمين علي الودائع علي سلامة الأداء في البنوك المصريةحيث تعتمد قدرة البنوك في القيام بدورها الهام في الاقتصاد علي توافر الثقة في قدرتها علي الوفاء بالتزاماتها، الأمر الذي يشجع المودعين علي الاستمرار في التعامل معها والاحتفاظ بمدخراتهم لديها وعدم سحبها ، مما يؤثر علي زيادة الودائع وتوفير السيولة الكافية للبنك للوفاء بالتزاماته، مما يؤثر علي حجم توظيفات البنوك في الأوراق المالية والاستثمارات المختلفة وتقديم القروض للعملاء، مما ينعكس إيجابياً علي الأداء المالي للبنوك.

ثانيا: التوصيات:

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج تم اقتراح التوصيات التالية: :

- ضرورة تبني مصر تشريعات لنظام تأمين الودائع ذي قوة الزام قانونية تخول له بشكل صريح صلاحية حماية الودائع وتأمينها، وملائم للأحوال الاقتصادية وتخول له مراقبة الاستثمارات البنكية وضرورة مراعاة الخصائص المتباينة للبنوك، حتي يعمل كوسيلة لعلاج الأزمات وحماية أموال المودعين.
- ضرورة تفعيل نظام تأمين الودائع والذي من شأنه القيام بدور وقائي وعلاجي وتعويضي وبالتعاون مع البنك المركزي على متابعة وتقييم الأوضاع المالية للبنوك ونتائج أعمالها لتتمكن من القيام بدورها كحامي وكضامن للودائع بالصورة المطلوبة وضمان إدارتها لعملية التعويض والتصفية بكفاءة مما يؤدي لتقوية الاستقرار المالي وأيضاً تحسين مستوي أداء البنوك.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

علم الدين، محي الدين اسماعيل ،(٢٠١٠)، ***أساليب ضمان وتأمين الودائع البنكية***، **دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.**

أبو العون، أنس موسي، (٢٠١٩)، "دور المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع في حماية حقوق المودعين في البنوك الفلسطينية: دراسة مقارنة"، جامعة الكويت - ***مجلس النشر العلمي***، مج٤٣ ، ع٤.

أبو عدس، محمود عبد الرحيم، (٢٠١٨)، "أثر سياسة ضمان الودائع على استقرار الصناعة المصرفية الأردنية"، رسالة ***ماجستير***، جامعة ال البيت، كليه الاقتصاد والعلوم الاداريه، الأردن.

أحمد، محمد سر الختم ، (٢٠١٥) ، "تقويم تجربة صندوق وضمان الودائع فى النظام المصرفى دراسة حالة فى السودان فى الفترة من ٢٠٠٠- ٢٠١٢"، ***رسالة دكتوراة***، جامعة أم درمان الإسلامية ،السودان.

الخوالدة، محمد كامل، (٢٠١٩) ، "دور مؤسسة ضمان الودائع وضمان القروض في تخفيض مخاطر الجهاز المصرفي الاردني"، ***رسالة ماجستير***، جامعة ال البيت ،كليه الاقتصاد والعلوم الاداريه، الأردن.

بيومي، زكريا محمد،(1994)، "التأمين على الودائع وحماية حقوق المودعين"، ***نشرة جمعية الضرائب المصرية***، مجلد 4 العدد 15.

زايد، علي ونهاد، العبيدي، (٢٠١٥)، "تطبيق نظام التامين على الودائع في العراق ودوره في سلامة أداء المصارف التجارية "، ***مجلة الغري للعلوم الإدارية والاقتصادية***، مجلد ٣٣. العدد 1.

الزعنون، محمد، (٢٠١٧)، "دور أنظمة التأمين على الودائع في تحسين إدارة مخاطر السيولة في البنوك: دراسة مقارنة"، ***المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية***، جامعة قناة السويس - كلية التجارة بالاسماعيلية، المجلد الثامن، العدد الأول.

زكريا، شيخ محمد،)٢٠٢٠)، "نظام التامين علي الودائع في التشريع الجزائري"، **كليه العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية**، جامعه الحسن الأول، العدد ٦١.

زيتوني، كمال،(٢٠١١)، "دور نظام التأمين على الودائع في سلامة البنوك من التعثر"، ***رسالة الماجستير***، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة المسيلة.

الزعنون، محمد منصور رمضان، (٢٠١٧)، "أثر تأمين الودائع على إدارة مخاطر الائتمان في البنوك: دراسة مقارنة"، ***المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية***، جامعة قناة السويس - كلية التجارة بالاسماعيلية، المجلد الثامن، العدد الأول

سدرة أنيسة (٢٠١٨) نظام ضمان الودائع المصرفية: بين التأييد والمعارضة –دراسة حالة الجزائر وفق آخر المستجدات لسنة ٢٠١٨، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 15 العدد2

مالك، نسيمة، (٢٠٢٠)، "دراسة لعقد الوديعة النقدية المصرفية"، ***رسالة*** ماجستير، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر.

ميلاد، عبد الرحمن وعقيل، جمعة، (٢٠١٧) "دور ضمان الودائع في تحقيق استقرار الجهاز المصرفي وتعزيز الثقة المصرفية – دراسة ميدانية على الجهاز المصرفي الليبي"، ***مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية***. ١ (٦)

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Yamori N. and Sun J. (2019), How Did the Introduction of Deposit Insurance Affect Chinese Banks? An Investigation of Its Wealth Effects. ***Emerging Markets Finance and Trade: Vol 55, 9.***

Raheel, M. and Jadoon, S. (2018). Effect of Explicit Deposit Insurance Premium on The Moral Hazard of Banks Risk –Taking: Around The Globe,International Journal of Financial Engineering; Vol 5, ٢.

Sohai N., Jadoon I., Raheel, M (٢٠١٩) Explicit Deposit Insurance and Bank Risk- Taking: Does Banking Supervision Matter? Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences, Vol. 13 (3).

Akhtar, M. F., Ali, K. and Sadaqat, S. (2011). Liquidity risk management: a comparative research between conventional and Islamic Banks of Pakistan", ***Interdisciplinary Journal of Research in Business***, Vol. 1 No. 1, pp. 35 - 44.

Demirgüç-Kunt Asli and Detragiache, E. (2002). "Does Deposit Insurance Increase Banking System Stability? An Empirical Investigation, ***Journal of Monetary Economics***, Vol. 49, No. 7, pp. 1373-1406.

Laeven L., Demirguc-Kunt Asli and Kane E. (2008). Determinants of Deposit-Insurance Adoption and Design. ***Journal of Financial Intermediation*** 17(3):407- 438.

Trinugroho, I., Muthmainah M., Doddy Ariefianto M., Sutaryo and Agung Nur. (2016). Deposit Insurance and Bank Liquidity: Does Ownership Structure Matter?, ***Indonesian Capital Market Review***, 8,59-71.

Duan, J. C. and Yu, M.T. (1994). Forbearance and Pricing Deposit Insurance in a Multiperiod Framework , ***Journal of Risk and Insurance***, Vol. 61, No. 4, pp. 575-591.

Grira J. and Labid C. (2020). Banks, Funds, and risks in Islamic finance: Literature & future research avenues. ***Finance Research Letters.*** Available online 27 October 2020.

Kusairi S., Sanusi Nur Azura and Ismail A. (2018). Dilemma of deposit insurance policy in ASEAN countries: Does it promote banking industry stability or moral hazard? ***Borsa Istanbul Review***. Vol 18. Issue 1. PP. 33- 44.

Zhong - wen. (2017). The Analysis of U.S. Deposit Insurance System and The Enlightenment to China, ***Chinese Business Review***, Volume 6, No. 1 (Serial No. 43), U.S.A.

Che Johari E. E., Chronopoulos, D. K., Scholtens, B., Sobiech Anna L. and Wilson J. O. S. (2020). Deposit insurance and bank dividend policy. ***Journal of Financial Stability***: 48 (2020) 100745.

المواقع الإلكترونية:

- .http://www.pdic.ps

- http://www.cbos.gov.sd/

-https://sgfg.ma/ar/publications/rapport-annuels-

The impact of deposit insurance in enhancing the stability and soundness of financial performance in Egyptian banks

By

Huda Mohamed El Sayed Badawy

Lecturer of Insurance

Faculty of Commerce, Al-Azhar University

hudabadawy2017@gmail.com

Abstract:

Deposit insurance systems are considered one of the most important financial safety nets, and are considered a real guarantee for the banks from the dangers that may be exposed to, for various reasons, including economic and political conditions, which leads to the successive withdrawal of depositors of their money from banks, which affects the financial stability of banks, and from here countries have resorted To develop policies and legislation that reduce these risks, and the supervisory authorities imposed systems for deposit insurance to enhance financial stability and protect small savers when the bank defaulted or went bankrupt. Therefore, the study aimed to test the effect of deposit insurance on both the stability and the soundness of financial performance in Egyptian banks. The results of the study showed that deposit insurance has an effect on both the stability and the safety of financial performance in Egyptian banks., and the study recommended the necessity of activating the deposit insurance system, which would play a preventive, curative and compensatory role, leading to a balance of liquidity ratios, and the supervisory authorities 'role to play side by side, which leads to strengthening stability Financial and also improving the performance of banks.

Key words: Deposit Insurance, Deposit Stability, Loan Stability, Financial Performance